

المحتويات (تابع)

الفقرات

**بند جدول
الأعمال**

(		
(	المسائل المالية (تابع)	١٠
(		
(	(أ) وضع اليونيدو المالي (تابع)	
(	(ب) جدول الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء (تابع)	
(	(ج) صندوق رأس المال المتداول (تابع)	
(	(د) تعيين مراجع خارجي للحسابات (تابع)	
(	(هـ) انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية (تابع)	
(		
(	صندوق التنمية الصناعية (تابع)	١١
(		
(	النظام المالي لليونيدو (تابع)	١٢
(		
(	الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ١٩٩٨-٢٠٠١ (تابع)	١٣
(		
(	البرنامج والميزانيتان، ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)	١٤
(		
(	تنمية الموارد البشرية اللازمة للصناعة (تابع)	١٥
(		
(	إشراك المرأة في التنمية الصناعية (تابع)	١٦
(		
(	التنمية الصناعية المستدامة بيئياً (تابع)	١٧
(		
(	تصنيع أقل البلدان نمواً (تابع)	١٨
(		
(	تنمية القطاع الخاص (تابع)	١٩
(		
(	ترويج الاستثمار الصناعي (تابع)	٢٠
(		
(	البعد الإقليمي (تابع)	٢١
(	(أ) أفريقيا (خصوصاً عقد التنمية الصناعية الثاني	
(	لأفريقيا) (تابع)	
(	(ب) برنامج البلدان العربية، بما في ذلك تقديم المساعدة	
(	التقنية للشعب الفلسطيني (تابع)	
(	(ج) آسيا والمحيط الهادي (تابع)	
(	(د) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تابع)	
(		
(	التوزيع الجغرافي للمدراء الإداريين (تابع)	٢٢

المحتويات (تابع)

الفقرات	بند جدول الأعمال
(	
(	٢٣ شؤون الموظفين: الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية
(	لموظفي الأمم المتحدة (تابع)
(	
(	٢٤ المسائل المتصلة بالمنظمات الدولية - الحكومية وغير الحكومية
(	والمنظمات الحكومية وغيرها (تابع)
(	
(	٢٥ التمثيل الميداني (تابع)
(	
(	٢٦ المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا الرفيعة (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥

النظام المالي لليونيدو (تابع) (GC.7/6/Add.1)
(GC.7/CRP.7)

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ١٩٩٨
٢٠٠١ (تابع) (IDB.16/23) و Add.1
(GC.7/CRP.3/Add.2)

البرنامج والميزانيتان ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)
(GC.7/CRP.7, GC.7/23, GC.7/21)

تنمية الموارد البشرية اللازمة للصناعة
(تابع) (IDB.16/10, IDB.17/10, GC.7/10)
(GC.7/CRP.3/Add.1)

إشراك المرأة في التنمية الصناعية (تابع)
(IDB.16/10, IDB.17/10, GC.7/8, GC.7/CRP.5)

التنمية الصناعية المستدامة بيئياً (تابع)
(GC.7/11)

تصنيع أقل البلدان نمواً (تابع) (IDB.15/10)
(IDB.16/10, IDB.16/13, IDB.17/10, GC.7/9, Add.1)
(GC.7/CRP.3/Add.1)

تنمية القطاع الخاص (تابع) (GC.7/12)
(GC.7/CRP.6)

ترويج الاستثمار الصناعي (تابع) (IDB.16/10)
(IDB.16/11, IDB.17/10, GC.7/17, GC.7/CRP.2)

البعد الإقليمي (تابع)

تقارير مجلس التنمية الصناعية عن
أعمال دوراته العادية الخامسة عشرة
والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة
عشرة ودورته الاستثنائية السابعة (تابع)
(GC.7/2, GC.7/3, GC.7/4, GC.7/5, GC.7/6, Add.1)

تقرير المدير العام السنويان عن أنشطة
المنظمة لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ (تابع)
(IDB.16/10, Add.1, Add.2 و Corrigendum)
(IDB.16/26, IDB.17/10 و Add.1 و Add.2, GC.7/7)

إطار سياسات اليونيدو (تابع) (IDB.15/14)
(IDB.16/18, IDB.17/19, IDB.17/25, IDB.18/17)
(GC.7/CRP.3/Add.1)

المسائل المالية (تابع) (GC.7/CRP.7)

(أ) وضع اليونيدو المالي (تابع)
(GC.7/20, GC.7/6/Add.1)

(ب) جدول الأنصبة المقررة على الدول
الأعضاء (تابع) (GC.7/6/Add.1)

(ج) صندوق رأس المال المتداول (تابع)
(GC.7/6/Add.1)

(د) تعيين مراجع خارجي للحسابات
(تابع) (GC.7/6/Add.1)

(هـ) انسحاب الولايات المتحدة
الأمريكية (تابع) (IDB.18/18)
(GC.7/6/Add.1)

صندوق التنمية الصناعية (تابع) (IDB.16/3)
(IDB.16/10/Add.1, IDB.17/10/Add.1, IDB.18/9)

١- السيد زناري (مراقب من الكرسي الرسولي) قال إن وفده الذي تابع عن قرب عملية إصلاح اليونيدو، يأمل حماية ولايتها العالمية وإنعاش دورها في مساعدة البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة. وقال إنه من المعترف به عموماً أن البشر هم أئمن مورد للاقتصاد ككل وللتنمية الصناعية على حد سواء؛ وإن تنمية الفرد بالتالي ليست مطلباً أخلاقياً وحسب ولكنها ضرورة اقتصادية أيضاً. ويتعين تحقيق الاتساق بين الوسائل التكنولوجية وتنظيم العمل ومتطلبات التنمية البشرية.

٢- وأضاف أن الكرسي الرسولي يعلق أهمية خاصة على التدريب بهدف استخدام التكنولوجيات البسيطة وتحسين الموارد المحلية من أجل إنشاء مشاريع صناعية صغيرة. وقال إنه يبدو أن بعض تلك التكنولوجيات، وبخاصة في مجال التجهيز الزراعي، مناسبة بشكل خاص للمرأة، وهي بذلك يمكن أن تعزز مركزها من حيث دخلها ووضعها في الأسرة. وفي سبيل إدماج المرأة تماماً في عملية التنمية الصناعية، يلزم اتباع منظور يراعي خصائص الجنسين؛ ويتطلب ذلك استخدام طرق تدريب مناسبة لوضع المرأة، وتعزيز إنشاء شبكات تعاون فيما بين النساء وبرامج مصممة لصاحبات المشاريع.

٣- وقال إنه ينبغي إدخال تحسينات في الوضع المادي للسكان من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة والصناعات الصغيرة لمصلحة الأطفال وللتمكن من تقليل عمل الأطفال بدرجة كبيرة. والتنمية المستدامة تعني أن يتمكن الشباب من متابعة تعليمهم وليس الانخراط في عمل يتجاوز قوتهم البدنية ويضر إمكانات التنمية العقلية والبشرية لديهم. ويتطلب تعليم البنات عناية خاصة نظراً لاحتمال حرمانهن من المزايا التي تمنح للأولاد في سياقات اجتماعية وثقافية معينة.

(أ) أفريقيا (خصوصاً عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا) (تابع)
(IDB.15/6، IDB.16/10، IDB.16/15، IDB.16/16 و Add.1، IDB.17/10، IDB.17/26؛ GC.7/16، GC.7/18، GC.7/CRP.3/Add.1)

(ب) برنامج البلدان العربية، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية للشعب الفلسطيني (تابع) (GC.7/13)

(ج) آسيا والمحيط الهادئ (تابع) (GC.7/15)؛
(GC.7/CRP.3/Add.1)

(د) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تابع) (GC.7/14)؛
(GC.7/CRP.3/Add.2)

التوزيع الجغرافي للمدراء الإداريين (تابع)
(GC.7/3)

شؤون الموظفين: الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) (GC.7/5، GC.7/CRP.1، GC.7/CRP.7)

المسائل المتصلة بالمنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية، والمنظمات الحكومية وغيرها (تابع) (GC.7/19، GC.7/CRP.4)

التمثيل الميداني (تابع) (GC.7/5، GC.7/21)؛
(GC.7/CRP.3/Add.1)

المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا الرفيعة (تابع) (IDB.18/16 و Add.1؛ GC.7/CRP.7)

مساعي البلدان عن طريق تقديم المشورة في مجال السياسات، والمعلومات المتعلقة بتوافر واختيار التكنولوجيات النظيفة في مختلف قطاعات الصناعة، وبرامج الترويج والمراجعات البيئية والطاقة.

٧- وقال إن فييت نام تعتبر برنامج التمثيل الميداني للمنظمة أساسيا لنجاح تنفيذ التعاون التقني وتعبئة الموارد المالية للبلدان المستفيدة، وتؤيد تماما الرأي القائل بوجود تعزيز هذا البرنامج. وأعرب عن اعتقاد وفده بأنه يجب إيلاء الاعتبار لميزانية البرنامج، ولا سيما التمويل المتصل بموظفي البرنامج القطريين الذين يشكلون موردا بشريا فعال التكاليف، ويسهمون بالمعرفة المتعلقة بالظروف المحلية، ويسهلون سلسلة تنفيذ المشاريع ويشكلون في حالات كثيرة الذاكرة المؤسسية للمكتب الميداني، علما بأن التكاليف المتصلة بهم لا تشكل سوى جزء من تكاليف الموظفين الدوليين.

٨- وأضاف أن حكومته نظمت مؤخرا اجتماعا استعراضيا لتقييم فعالية التعاون بين فييت نام ومنظومة الأمم المتحدة على مدى العشرين عاما الأخيرة واستخلاص الدروس من أجل وضع استراتيجيات التعاون في المستقبل. وخلص تقرير ذلك الاجتماع إلى أن برنامج اليونيدو للمساعدة التقنية في فييت نام يتصل اتصالا وثيقا بأهداف الحكومة الاقتصادية الرئيسية للصناعة والتحديث وبأهدافها الاجتماعية لتقليل الفقر وتوليد العمالة وتحسين دور المرأة. وللبرنامج أثر كبير بالنظر إلى طابعه المصدري ذي التوجه المتعلق بالسياسات، ولا سيما في مجالات مشورة السياسة الصناعية والتنمية الصناعية المستدامة بيئيا.

٩- وأعرب في ختام كلمته عن امتنان حكومته لحكومات اليابان وألمانيا وبلجيكا والسويد وجمهورية كوريا لإسهامها في السنوات الأخيرة

٤- وأضاف أنه في القارة الأفريقية، سبب الخراب الذي تجلبه المنازعات المسلحة معاناة فظيعة لشعوب بلدان كثيرة؛ وقد خربت أقاليم بأكملها، ودمرت المنازل ووسائل الاتصال. ويرى الكرسي الرسولي أنه ينبغي لليونيدو أن تقدم كل مساعدة ممكنة لإعادة البناء الاقتصادي لتلك البلدان ودعمها الكامل لجهود شعوبها من أجل الإنعاش الاقتصادي وإنتاج السلع الضرورية. ومن شأن كل عمل من أعمال المساعدة أن يسهم في تحقيق السلم.

٥- السيد نغوين زيان هونغ (فييت نام)، قال إنه منذ الدورة الأخيرة للمؤتمر العام، كان وجود اليونيدو مهدداً، ولا سيما بعد انسحاب مساهمين رئيسيين والشكوك التي أعربت عنها دول أخرى فيما يتعلق باستمرار عضويتها. إن بقاء المنظمة يرجع إلى الجهود والالتزام والتعاون البناء من جانب دولها الأعضاء. وقال إن ذلك أدى إلى اعتماد خطة العمل بشأن مستقبل دور ووظائف اليونيدو، التي يرى وفده أنها تتضمن مبادئ توجيهية واضحة وتلبي إلى حد ما مطالب الدول الأعضاء من أجل منظمة ذات ولاية أكثر تحديدا وأولويات وبرامج ملموسة.

٦- وفييت نام تعتقد، بوصفها بلدا ناميا يتحول إلى نظام الاقتصاد السوقي، أنه ينبغي لليونيدو أن تركز مساعدتها على صياغة وتنفيذ استراتيجيات لتنمية الصناعة والتجارة نظرا لأن السياسة التجارية ذات التوجه الخارجي تشكل أحد أسس التنمية الصناعية للبلدان التي تنفذ عملية التحول هذه. وفي مجال نقل التكنولوجيا، تستطيع اليونيدو أن تكون عاملا حافزا عن طريق المساعدة في نشر المعلومات وتيسير الاتصالات بين المؤسسات المحلية والأجنبية من خلال الحلقات الدراسية وشبكات المعلومات. وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية الأنظف والأكثر استدامة، رأى وفده أنه ينبغي بذل جهود ضخمة لدعم

نحو عادل وجيد، بما في ذلك الشركاء غير الموجودين في البلد، وأن يحافظ على الفصل الواضح بين الدورين الرئيسيين للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة. وقال إن بلداناً كثيرة تتحرك نحو إضفاء الصبغة المؤسسية على "بيت" الأمم المتحدة. وقد تم تعجيل تنفيذ خطط المباني المشتركة وكرست جهود لتعزيز نظام المنسق المقيم، بما في ذلك تحسين إجراءات اختيار المنسقين المقيمين وتقييم أدائهم وتقديم الدعم التقني لهم.

١٢- وأضاف أن عملية التغيير الداخلي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أقرها مجلسه التنفيذي في أيار/مايو، تستهدف تحسين جودة الخدمات وتعزيز الأثر العام للتنمية على الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها البرنامج. وتتمثل أهم جوانب العملية في تحقيق لا مركزية صنع القرار والمسؤوليات وتفويضها إلى المستوى القطري وتعزيز محاسبة المسؤولين. وتجري عملية التغيير في إطار العملية الجارية لإصلاح أوسع للأمم المتحدة. وأكدت التشريعات أهمية الموارد الأساسية كأساس لقاعدة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتصل باللامركزية، يؤيد المجلس التنفيذي التطبيق المرحلي لعدد قليل من المرافق الأساسية دون الإقليمية لتقديم الخبرة التقنية على أساس إقليمي. ويتوقع أن تقام المرافق الجديدة الأولى في مطلع ١٩٩٨.

١٣- وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو لهما تاريخ طويل من التعاون لمصلحة البلدان النامية. ويتطلع البرنامج إلى متابعة المهام المشتركة في المستقبل وسيبذل كل جهد لتعزيز هذا التعاون.

١٤- السيدة ليوجيتش - مياتوفيتش (البوسنة والهرسك)، قالت إن حكومتها تقدر جهود اليونيدو فيما يتصل بوضع وتنفيذ مشاريع ترمي

من خلال صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستثمارية.

١٠- السيد بونيف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، قال إن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في اجتماعه مع فريق الأمم المتحدة الإنمائي في تموز/يوليه، أن الأمم المتحدة سيكون لها ممثل واحد على المستوى القطري، في شكل منسق مقيم. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويل وإدارة نظام المنسق المقيم وهو ملتزم بضمان تحسين فعالية النظام ودعم أهداف الصناديق والبرامج المختلفة والأمم المتحدة ككل.

١١- وقال إنه بينما تواصل الجمعية العامة مناقشة تدابير الإصلاح التي اقترحتها الأمين العام، اتخذ فريق الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل بعض التدابير. وقد صدرت مبادئ توجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ستطبق على أساس تجريبي في عدة بلدان. وأضاف أن عضوية إطار المساعدة تشمل صناديق وبرامج الأمم المتحدة؛ وقد تم تشجيع الوكالات المتخصصة ومؤسسات بریتون وودز على الاشتراك في التحضير لإطار المساعدة الإنمائية. ويمكن دعوة منظمات المانحين، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والمجموعات المهنية إلى المشاركة حسب الاقتضاء. وقال إن الدعم والمشاركة من جانب الحكومات لهما أهمية حيوية. وأضاف أنه يطلب في المبادئ التوجيهية من المنسق المقيم أن يعكس في عملية التحضير لإطار المساعدة الإنمائية بطريقة سليمة اهتمامات الوكالات غير الممثلة في البلد أو التي تعمل هناك دون أن يكون لها عضو في الفريق. وهكذا يطلب من المنسق المقيم أن يبلغ جميع المنظمات بالعملية المتوخاة وأن يطلب منها أن تقدم إسهامات فيها. وفضلاً عن ذلك، طلب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جميع المنسقين المقيمين إعطاء الأولوية لنجاح منظومة الأمم المتحدة وتمثيل جميع شركائها على

للبيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة. وتجميع الأنشطة في المجالات التي تنسم فيها اليونيدو بميزة مقارنة من شأنه أن يعزز تماسكها في الاضطلاع بدورها الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة. وقال إن حكومته تشارك الرأي بأنه ينبغي لليونيدو أن تعزز وظيفتها كمحفل عالمي، وأنها تدعم تماما سائر أولويات المنظمة الأخرى، من قبيل ترويج الاستثمار وخدماته دعما للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والصناعات الزراعية، التي تتماشى مع استراتيجيات بلغاريا في مجال التنمية الصناعية والاقتصادية.

١٧- وقال فيما يتعلق بالوضع المالي لليونيدو إن وفده يدرك أن التخفيض المقترح في الميزانية من شأنه أن يقلل إلى حد ما قدرة المنظمة ويحد من نطاق أنشطتها. غير أن السبيل الوحيد في الظروف الاقتصادية الراهنة للمحافظة على اليونيدو وزيادة فعاليتها هو ترشيدها وتركيز أنشطتها في المجالات التي يمكن فيها أن تستجيب بصورة أفضل لاحتياجات البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية. وينبغي التشديد بدرجة أكبر على تأمين أفضل استخدام لموارد المنظمة مع مواصلة تحسين إدارتها وجعلها سليمة إداريا ودينامية وتبسيط إجراءاتها. ويتصل الأداء الناجح لليونيدو أيضا بتعبئة الموارد من خلال تقديم التبرعات لصندوق التنمية الصناعية. وبوسع اليونيدو أن تؤدي دورا أنشط في توسيع التعاون الثلاثي مع البلدان المستفيدة والدول المانحة ووكالات التمويل المتخصصة، بالترافق مع بذل الجهود لتأمين موارد إضافية من خارج الميزانية وأساليب مبتكرة لتعبئة الأموال.

١٨- وأضاف أن بلغاريا بدأت في عام ١٩٨٩ عملية إصلاح سياسي واجتماعي اقتصادي ترمي إلى إقامة مجتمع ديمقراطي واقتصاد ذي وجهة سوقية. وقال إن حكومته تتخذ في سبيل التغلب

إلى إعادة بناء بلدها وإعادة تطويره بعد أن مزقته الحرب. وأضافت أنه على الرغم من أن البوسنة والهرسك لم تنضم إلى المنظمة، إلا منذ ثلاث سنوات، فإنها استفادت من مشاريع عديدة في مجالات إعادة البناء الاقتصادي والبنية الأساسية، والإنعاش الصناعي، وتنمية الموارد البشرية بدعم اليونيدو وتعاونها. وتعلق المشاريع الجارية بإنشاء مراكز إقليمية لتنمية الأعمال، مع التشديد على مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنظمي المشاريع المحتملين في تعيين فرص الاستثمار، وإعداد خطط الأعمال والبحث عن التسهيلات الائتمانية. وبذلت جهود ضخمة أيضا فيما يتصل بالمشاريع الخاصة بتقديم المساعدة التقنية للصناعات الصيدلية والكيميائية وإنشاء مركز للهندسة البيوطبية المتصلة بالمستشفيات بهدف إصلاح وصيانة المعدات الطبية.

١٥- وقالت فيما يتعلق بأزمة اليونيدو المالية المستمرة وعدم سداد الدول الأعضاء للاشتراكات المقررة إن حكومتها وافقت على سداد متأخراتها وإنه يؤمل أن توفر الاعتمادات اللازمة قريبا. وأضافت أنه على الرغم من أن هذه ليست خطوة سهلة بالنظر للظروف الداخلية الصعبة السائدة، فإن البوسنة والهرسك تعتبر عمل المنظمة بالغ الأهمية وهي مستعدة لعمل كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها المالية.

١٦- السيد بتروف (بلغاريا)، قال إن الدورة الحالية للمؤتمر تشكل المرحلة النهائية في المداولات والمشاورات المستفيضة بين الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والأمانة لاستكمال آرائها وخياراتها بشأن الهيكل التنظيمي لليونيدو وميزانياتها وأنشطتها الأساسية. وقد أسفرت تلك العملية عن وضع خطة عمل تشكل حلا توافقيا يرى وفده أنه يوفر أساسا سليما لتمكين اليونيدو من تكييف أنشطتها لتتلاءم مع الحقائق الجديدة

البلغاري أنه ينبغي للبلدان الأكثر تضررا أن تشارك مشاركة أكبر في برامج ومشاريع اليونيدو المتصلة بإعادة التأهيل بعد الحرب والتنمية الصناعية الإقليمية.

٢١- وأعلن أن بلغاريا ملتزمة بمواصلة تعاونها مع المنظمة. وقال إنه على الرغم من صعوباتها الاقتصادية الراهنة، فإنها سددت التزاماتها المالية بالكامل وفي حينها وأنها تحت الدول الأعضاء المتأخرة في السداد على بذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها. وقال إن بلغاريا تؤيد اقتراح إحياء عمل مجموعة المناقشة لتفعيل اللجنة المشتركة بين اليونيدو وبلغاريا.

٢٣- السيد زور (إسرائيل)، قال إن إسرائيل تشارك، كجزء من التزاماتها الدولية والإقليمية، في برامج التعاون مع بلدان عديدة، تتقاسم معها الخبرة والمعرفة اللتين اكتسبتهما في مجالات متنوعة. ولأكثر من ثلاثة عقود، انتظم عشرات الآلاف من المتدربين في دورات تدريبية، سواء في إسرائيل أو في بلدانهم، في مجالات التعليم والصحة والزراعة والصناعة والشؤون الاجتماعية والقيادة.

٢٤- وقال إنه من المتفق عليه عالميا أن الدعم الدولي للاقتصاد الفلسطيني يشكل هدفا استراتيجيا أساسيا لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. وفي عام ١٩٩٧، انتظم ٥٠٠ فلسطيني في برامج تدريب في مواضيع مثل الإدارة، والمنظمات غير الحكومية، والبيئة، والنظم الصحية، وتخطيط التنمية السياحية. وأضاف أن إسرائيل مستعدة لاستقبال أكثر من ٥٠٠ متدرب فلسطيني للمشاركة في ٢٠ دورة تدريبية، وقد خطط أكثر من ١٥ دورة أخرى لبلدان الشرق الأوسط ولمتدربين من السلطة الفلسطينية. وتم مؤخرا تنظيم برنامج لتدريب مهنين فلسطينيين في مجال الصحة والسلامة المهنية. وشارك خبيران

على صعوبات تلك الفترة الانتقالية خطوات لتوفير الاستقرار للقطاع المالي، ودعم المؤسسات الحكومية، وتعجيل عملية الخصخصة وتعزيز التعاون مع الشركاء التجاريين والماليين الدوليين والمنظمات الدولية. وأنشئ مؤخرا مجلس نقدي كجزء من التزام الحكومة بمكافحة التضخم واستعادة الثقة في النظام المصرفي الوطني. وقال إنه من خلال عملية الخصخصة التي بدأت في ١٩٩٣، عملت الحكومة على توليد الإيرادات وتحسين كفاءة الاقتصاد. وتستهدف التشريعات الجديدة بشأن الاستثمار الأجنبي تحرير نظام الاستثمار وتوسيع الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب. وأنشئت عدة مراكز إنمائية وتجارية عديدة بمساعدة من البرامج الدولية، وشكلت وكالة وطنية بوزارة الصناعة للمساعدة في وضع وتنفيذ السياسة الحكومية لدعم المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

١٩- وأردف قائلا إن إعادة التنظيم الصناعي عنصر هام من عناصر الإصلاح الاقتصادي العام في بلغاريا، نظرا لحاجة المؤسسات الصناعية في فروع الصناعة الرئيسية إلى الإسراع بتجديد تكنولوجياتها. ويمثل الاستثمار الأجنبي متطلبا رئيسيا للتنمية الصناعية للبلد. وتصمم مشاريع الاستثمار الواسعة النطاق التي تتعلق بالتجديد والتحديث الهيكليين والتكنولوجيين، وهي ذات أهمية حيوية للاقتصاد الوطني، بهدف تحسين الظروف البيئية عموما.

٢٠- ومضى يقول إن حكومته واجهت صعوبات اقتصادية إضافية نتيجة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي فرضت عقوبات تجارية واقتصادية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقال إنه إذا أخذت في الاعتبار قرارات الجمعية العامة التي ناشدت المجتمع الدولي بتقديم المساعدة والدعم بصورة عاجلة لتخفيف الأثر الضار للعقوبات بالنسبة للبلدان الأخرى المتضررة، يرى الوفد

رهنا بالاحتياجات الأمنية. ويستمر قطاع الأعمال الإسرائيلي في ذلك المشروع، إما من جانب واحد أو في مشاريع مشتركة مع الفلسطينيين أو رجال الأعمال الدوليين، بالتنسيق مع الوزير الإسرائيلي للتجارة والصناعة وتبسيط العمليات البيروقراطية التي ينطوي عليها المشروع. وتقوم الحكومة الإسرائيلية أيضا بتقييم إمكانيات تحديد مكان منطقة صناعية في الضفة الغربية.

٢٧- وقال إن إسرائيل تعمل، فضلا عن ذلك، من أجل تحسين نقاط العبور الحدودية والممرات الدولية. وقد تقرر تسليم العمليات اليومية في نقاط العبور من الموظفين العسكريين إلى مهنيين مدنيين تحت رعاية سلطة المطارات الإسرائيلية، وبالتالي ضمان معاملة الفلسطينيين الذين يستخدمون نقاط العبور معاملة كريمة بأقل تأخير. وسيتمتع النهج المدني أيضا من أجل تعزيز نقل البضائع المنتجة في السلطة الفلسطينية إلى أسواق إسرائيل والشرق الأوسط والأماكن الأخرى. وقد استثمرت حكومة إسرائيل أكثر من ١,٥ مليون دولار في تحسين البنية الأساسية بممر رفح لتسهيل حركة البضائع بين غزة ومصر وأعربت عن استعدادها لتوسيع نقطة عبور اللنبي لتوسيع قدرات نقل الركاب والشحن. وستمنح إسرائيل في ١٩٩٧ مبلغ ٧ ملايين دولار لتطوير البنية الأساسية الأمنية في محطة شحن كرني، التي تبنيها إسرائيل بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية.

٢٨- وأضاف أن أكثر من ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني يعملون حاليا لدى إسرائيل، التي ترغب في زيادة عدد التراخيص للفلسطينيين وفقا لطلب السوق والسماح للبعض بالإقامة في إسرائيل على أساس أسبوعي، رهنا باستيفاء معايير الأمن. ولتيسير تشغيل العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، تقترح خطة الآن لتأمين تدفق العمال الفلسطينيين إلى البلد، حتى في أوقات التوتر الأمني. وتتطلب هذه

إسرائيليان إلى جانب زملاء فلسطينيين في مشروع في مجال الإدارة الإنمائية والصحية في أطلنطا، بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وتمت الموافقة على دورة تدريبية لمدة سنة ٥٥ خبيرا فلسطينيا في مجال صحة العاملين وإعادة التأهيل، وكذلك على مشروع خطط له فريق من المهنيين الإسرائيليين والفلسطينيين لتطوير الخدمات الصحية الوقائية في قريتين فلسطينيتين في الضفة الغربية. ويجري تنفيذ مشروعين دراسيين مشتركين في جامعتي بيت لحم والنجاح في إطار برنامج بحوث إسرائيلي هولندي. وتلك مجرد قائمة جزئية.

٢٥- واستطرد قائلا إن الاجتماعات التي عقدت في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر بين ممثلي الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني أوضحت التزام كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية بمواصلة العملية التي بدأت في أوصلو. وقال إن تلك العملية، وإن لم تكن سريعة وسلسة بالقدر الذي كان مأمولا في البداية، غير قابلة للانعكاس، وستتحقق تسوية شاملة في نهاية المطاف.

٢٦- وأعلن أن إسرائيل ملتزمة بتحسين الظروف الاقتصادية في الأراضي بهدف توفير زخم إيجابي للتنمية الاقتصادية الفلسطينية. وأضاف أن منطقة إربز الصناعية عند نقطة العبور بين قطاع غزة وإسرائيل لم تتوقف عن العمل، حتى في الفترات البالغة الصعوبة، بل إنها اتسعت؛ وهي تضم اليوم أكثر من ٨٠ مصنعا، يملك الفلسطينيون عددا كبيرا منها، وهي تستخدم ما يزيد على ٣ ٠٠٠ من أهالي غزة. أما المنطقة الصناعية في غزة، التي من المقرر افتتاحها في منتصف ١٩٩٨، فإنها ستوفر العمل لـ ٢٠ ٠٠٠ فلسطيني وتوفر للفلسطينيين فرصة بديلة للعمل في إسرائيل. وتصمم منطقة كرني، وهي نقطة العبور الأخرى في المنطقة، للعمل بدون انقطاع،

الاستثمار الأجنبي مجال أولوية للتعاون بين كازاخستان واليونيدو، وتأمل حكومة كازاخستان أن يبدأ في المستقبل القريب تنفيذ برنامج ترويج الاستثمار في البلد، بالاشتراك مع المنظمة. وتدعم كازاخستان برنامج اليونيدو لترويج الاستثمار والجهود المبذولة لزيادة فعاليته عن طريق تقديم نطاق أوسع من الخدمات للقطاع الخاص على مستوى المؤسسة الصناعية والجمع بين تقدم المشاريع والبحث عن مصادر لتمويلها، وبالتالي تعزيز الروابط بين اليونيدو والمؤسسات المالية الدولية والمصارف التجارية.

٣٢- وأضاف أن كازاخستان تعتقد أنه لا تتوفر لليونيدو حاليا الآلية المناسبة لتقديم خدمات للعملاء على أساس تعاقدى للمبالغ الصغيرة في حدود ٥ ٠٠٠ إلى ٢٥ ٠٠٠ دولار. ويستبعد النظام القائم للصناديق الاستثمارية في الواقع مثل هؤلاء العملاء المحتملين من الاستفادة من خدمات المنظمة. ومن المستصوب إنشاء صندوق استثمار باليونيدو لتوسيع قاعدة عملاء المنظمة، وبالتالي تحسين وضعها المالي.

٣٣- واستطرد قائلاً إن حكومته تدرس في الوقت الراهن اقتراح اليونيدو بشأن إنشاء مركز أقليمي للتدريب في مجال الاستثمار في كازاخستان وإمكانية عقد حلقات دراسية لترويج الاستثمار وتدريب الموظفين الوطنيين في إطار برامج نموذج اليونيدو الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ، وشبكة دوائر ترويج الاستثمار، وكذلك تنظيم جولات دراسية لفرقة رفيعة المستوى من المؤسسات الحكومية في مختلف المراكز التابعة لليونيدو.

٣٤- وذكر أن رئيس جمهورية كازاخستان شدد في اجتماع عقد مؤخراً مع البلدان المانحة والمنظمات المالية الدولية على الحاجة إلى أشكال للتعاون مع المنظمات الدولية المعتمدة في

الخطة تعاوناً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في استحداث نظام عبور تفضيلي جديد.

٢٩- وأشار إلى أن جميع تلك التدابير تستهدف تقليل تأثير تدابير الأمن الصارمة في الوضع الاقتصادي في الأراضي، وهي التدابير التي تضطر إسرائيل إلى تنفيذها بعد الهجمات الإرهابية، وبالتالي وضع الأسس لتنمية اقتصادية مستدامة من شأنها أن تؤدي إلى ازدهار القطاع الخاص في السلطة الفلسطينية. وتبين أن عملية السلم تعني تحقيق فوائد ملموسة وتخدم مصلحة جميع الأطراف.

٣٠- السيد تورسينوف (كازاخستان)، قال إن كازاخستان قامت خلال الوقت القصير نسبياً منذ أن أصبحت دولة عضواً في اليونيدو، بتعزيز اتصالاتها مع المنظمة بهدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي، والحصول على المساعدة المالية والتكنولوجية، وحل المشكلات الاجتماعية، ووضع برامج فعالة للتعاون. وقال إن حكومته تقدر بشكل خاص الزيارة التي قام بها لالماطي مؤخراً ممثل لشعبة البرامج القطرية وتعبئة الموارد، والتي تم خلالها تبادل وجهات النظر حول المسائل المتعلقة بإجراءات ترويج الاستثمار المشترك، ووضع استراتيجيات للتنمية الصناعية وإعادة تنظيم المؤسسات الصناعية، وتنفيذ مشروع التدريب المشترك بين كازاخستان والهند في مجال الاستثمار، والتعاون بشأن مشروع الجسر القاري عبر آسيا، وتنفيذ مشروع يتصل بإعادة تنظيم المؤسسات الصناعية ومؤسسات العمل التأديبي في كازاخستان، والتعاون في مجال الإحصاء، وإمكانية فتح مكتب إقليمي لليونيدو في الماطي.

٣١- وذكر أن ممثلي ٥٨ شركة كبيرة وثلاث منظمات دولية من ١٨ بلداً حضروا القمة الاستثمارية الأولى في كازاخستان، التي عقدت في الماطي في حزيران/يونيه. ويمثل اجتذاب

وأظهر الميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزاً كبيراً. وتظل ديون رواندا الخارجية التي قدرت في ١٩٩٦ بما يزيد على مليار دولار تشكل عائقاً كبيراً أمام عملية إنماء البلد، إذ أضررت بشدة قطاعات التصدير التقليدية، البن والشاي، نتيجة للوضع في ١٩٩٤. وعلى الرغم من تحقيق قدر من التقدم في السنوات الأخيرة في إنعاش الاقتصاد واستعادة التوازن المالي، لا تزال رواندا تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية، منها بطء انتعاش الإنتاج الزراعي والصناعي، وصعوبات سداد الديون، وإعادة إدماج ضحايا الإبادة الجماعية، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وعدم قدرة النظام القضائي على ملاحقة مستوى الجريمة. ومن العوامل غير المواتية الإضافية كون البلد غير ساحلي، وارتفاع الكثافة السكانية، وعدم كفاية الموارد الطبيعية ونقص العمالة الماهرة.

٣٧- وأضاف أن رواندا اتخذت في مواجهة هذا الوضع تدابير سياسية واقتصادية ومؤسسية لتشجيع الاستثمار الخاص وزيادة إنتاجية المؤسسات الصناعية القائمة وتشجيع التكامل الإقليمي بهدف زيادة التبادل التجاري، وإعادة تنظيم القطاع الزراعي من خلال تنمية المشاريع الصغيرة والصغرى وتعزيز إنشاء البنى التحتية الأساسية والمناطق الصناعية وخصخصة المؤسسات الصناعية العامة. وتتخذ الحكومة تدابير متنوعة بهدف ترويج الاستثمار الخاص في القطاع الشناعي، منها إنشاء مكتب لترويج الاستثمار، وتبسيط الإجراءات واللوائح، وتنظيم إنشاء المؤسسات الصناعية وتيسير نظام الضرائب. غير أنه ستطبق تدابير إضافية بالتدريج لجعل السلع المنتجة محلياً أقدر على المنافسة، من قبيل إنشاء مكتب لمراقبة الجودة والتوحيد القياسي، وتنفيذ برامج لتطوير تنظيم المشاريع والتدريب في هذا المجال، وتعزيز الآليات المالية لتوفير فرص الوصول إلى الموارد للمشاريع الاستثمارية، ولا بد من عمل ذلك كله في

كازاخستان تكون محددة بشكل أوضح، وأشار إلى استعداد البلد لفتح مكاتب إقليمية في ألماطي. وقال إن فتح ممثلية إقليمية لليونيدو من شأنه أن يعزز التعاون مع المنظمة وتنفيذ البرامج بصورة فعالة. وأضاف أن وفده يرى أنه ينبغي أن تتضمن برامج اليونيدو ذات الأولوية مشاريع تتعلق بتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وترويج الاستثمار في كازاخستان.

٣٥- السيد نيبيزي (رواندا)، قال إن المؤتمر العام يجتمع في وقت تتقلص فيه الحدود وتتخلى العداءات السابقة التي ميزت عصر الحرب الباردة وما بعد الاستقلال في معظم البلدان النامية عن مكانها لتحل محلها فترة يسودها التكامل الإقليمي. وتتكيف رواندا نفسها حالياً للظروف المتغيرة بعد أن عانت من أسوأ المآسي في تاريخ البشرية، موجة الإبادة الجماعية في ١٩٩٤، التي راح ضحيتها أكثر من مليون شخص في ما لا يتجاوز ثلاثة أشهر، أي بمعدل قتل ١٠ ٠٠٠ شخص يومياً. إن تلك الأحداث المفجعة قد غيرت تماماً صورة الأمة الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية. وورث البلد عدداً كبيراً من الأرامل والأيتام، والكثيرين من المشوهين والعاجزين عن الاندماج مرة أخرى في الحياة النشطة، كما استقبل في ١٩٩٦ نحو مليوني عائد كانوا قد لجأوا إلى بلدان مجاورة، وبعضهم اقترف قبل هروبه من البلد فظائع تفوق الوصف. وقد دمرت البنية الأساسية الاجتماعية الاقتصادية وشلت نظم الإنتاج.

٣٦- وقال إن الحكومة قد حددت لنفسها في تموز/يوليه ١٩٩٤ عدداً من المهام، أهمها استعادة السلم والأمن، والمصالحة الوطنية، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وإنعاش البلد اجتماعياً واقتصادياً. ومنذ ذلك الحين، زادت معدلات الإنتاج، وارتفع الناتج القومي الإجمالي والإنتاج الزراعي إلى ٧٦ و ٧٠ في المائة على التوالي بالمقارنة بمستويات ١٩٩٠. بيد أن إنعاش القطاع الصناعي كان أبطأ.

سيمكنها من تركيز أنشطتها على المجالات التي تتوفر لها فيها خبرة واسعة وبوسعها أن تؤدي فيها دورا فريدا. وبينما يرحب وفده بتخفيض الميزانية، الذي من شأنه أن يساعد في تحقيق هيكل تنظيمي أصغر وأكثر كفاءة، فإنه يشعر بوجود توخي الحيلة في تنفيذ هذه العملية نظرا لأن التخفيضات المالية وفي الموظفين يمكن أن تضر بشكل خطير بقدرة اليونيدو على الاضطلاع بولايتها. وقال إنه يؤيد فكرة اللامركزية من خلال تعزيز التمثيل الميداني مع تغطية جغرافية أوسع. وأضاف أنه سيسعد أرمينيا، إذا أتاحت لها الفرصة المناسبة، أن تستضيف مكتبا لخدمات ترويج الاستثمار على المستوى الإقليمي.

٤١- وأضاف أن أرمينيا تؤيد تماما إعادة النظر في دور المنظمة في دعم التنمية الصناعية. غير أنه لا يمكن تعزيز اقتصادات السوق بمجرد إعلان سياسات معمة، وقال إن وفده يود أن يشجع اليونيدو على وضع وتنفيذ مشاريع ترمي إلى بناء المؤسسات وتعزيز البنية الأساسية الداعمة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤٢- ومضى قائلا إن أرمينيا، عندما كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق، كانت تصنع بأسلوب غير منتظم. فقد أقيمت مؤسسات صناعية ضخمة في كل قطاع تقريبا لخدمة سوق واسعة في إطار اقتصاد مخطط. غير أن البلد يشهد ظروفا اقتصادية صعبة منذ عام ١٩٩١. فقد تمزقت الروابط مع المؤسسات النظيرة خارج أرمينيا وضاعت الأسواق التقليدية، وأعيقت الاتصالات نتيجة لعدم الاستقرار الإقليمي وأعيق التقدم الصناعي بسبب الحصار في مجال الطاقة. ودمر زلزال ١٩٨٨ شمال أرمينيا ومراكزه الصناعية الضخمة الثلاثة. ونتيجة لذلك، هبطت الطاقة الصناعية للبلد بنحو ٨٠ في المائة. وفي عام ١٩٩١، شرعت الحكومة في تنفيذ إصلاحات بهدف إعادة تكامل الاقتصاد الوطني مع

إطار حوار بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث يستطيع القطاع الخاص أداء دور أكثر دينامية في تنمية البلد الاقتصادية.

٣٨- وقال إن حكومته تعتبر دور اليونيدو في إحياء القطاع الصناعي في رواندا دورا أساسيا، وإنها تأمل أن تمثل المنظمة في رواندا، وبالتالي تعزز تعاونها مع الحكومة في وضع وتنفيذ برامج دعم تنميتها الصناعية. وأعرب عن رغبته في أن يطلب من اليونيدو أن تقدم دعما خاصا للبلدان التي مرت، كما هو حال رواندا، بفترات أزمة طويلة كان لها تأثيرها الضار على اقتصاداتها. وناشد ضمير المجتمع الدولي وصدق عزمته على أمل ألا تتكرر تجربة بلده مرة أخرى في أي مكان في العالم. وقال إنه بدون الاستقرار والسلم لا يمكن أن تكون هناك تنمية.

٣٩- واستطرد قائلا إنه على الرغم من تأخر رواندا في سداد التزاماتها لليونيدو، فإنها مصممة على أن تظل عضوا عاملا وستبذل كل جهد لتسوية متأخراتها من الاشتراكات المقررة بأسرع ما يمكن. وسيمكن تخفيف عبء ديونها الخارجية رواندا من إنعاش اقتصادها بصورة أسرع. لذلك أعرب عن رغبته في أن يطلب النظر في منح معاملة خاصة لبلده بالنظر إلى وضعه الراهن.

٤٠- السيد بتروسيان (أرمينيا)، قال إن العالم شهد في السنوات الأخيرة تغيرات سياسية واقتصادية غير مسبوقة. وكان على المنظمات الدولية أن تتحول لتتمكن من معالجة القضايا الناشئة ومن تقديم خدماتها بطريقة فعالة. وأعلن عن ترحيب وفده بالإصلاحات التي تتخذها اليونيدو التي يعتقد أنه ينبغي لها أن تظل وكالة متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ فأى فقدان لاستقلال أو سيادة المنظمة من شأنه أن يعوق عمليات وضع المشاريع وتنفيذها. وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على تضيق نطاق أولوياتها مما

٤٥- السيدة أليمايهو (إثيوبيا)، قالت إن إثيوبيا عبرت دائما عن دعمها المطلق لاستمرار اليونيدو كوكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة. وقالت إنه من المؤكد أن المنظمة ستؤدي بعد إصلاحها وبنظرتها الجديدة وقوتها المتجددة دورا بارزا في تعجيل تصنيع البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين.

٤٦- وأضافت أن هيكل الاقتصاد الإثيوبي، شأنه شأن اقتصادات معظم البلدان النامية، تسوده الزراعة، وهي قطاع يستأثر بما يزيد على ٥٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ونحو ٨٠ في المائة من إجمالي الصادرات، ويستخدم أكثر من ٨٠ في المائة من السكان. وقد ظل ناتج الفرد منخفضا بسبب رئيسي هو أساليب الزراعة العتيقة وتدهور النظم الإيكولوجية، إلى جانب تأثيرات الحرب الطويلة. ويبلغ نصيب القطاع الصناعي من الناتج نحو ١٢ في المائة ونصيبه في إجمالي الصادرات نحو ٢٠ في المائة؛ ويأتي نحو ٧٠ في المائة من قيمته المضافة من مؤسسات صناعية عامة كبيرة إلى حد ما، وظل توليد العمالة ضعيفا لعدة أسباب منها استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال وللتوسع المحدود لصناعات القطاع.

٤٧- وأردفت قائلة إن حكومتها اتخذت منذ عام ١٩٩٦ خطوات لإصلاح الاقتصاد؛ فقد أطلقت برنامجا للإصلاح الاقتصادي وأجرت تعديلات هيكلية لإنشاء اقتصاد سوقي. وركز دور الدولة على توفير مناخ تمكيني وإطار قانوني، وعلى تبسيط الاشتراطات التنظيمية بحيث يمكن للقطاع الخاص أن يصبح القوة الدافعة للاقتصاد. وأضافت أنه على مدى الخمس سنوات السابقة نفذ نحو ١ ٢٥٠ مشروعا للصناعات التحويلية بلغ إجمالي استثماراتها نحو ١,٣ مليار دولار وطاقة التوظيف فيها نحو ٦٠ ٠٠٠ عامل. وتم استكمال الاستعدادات اللازمة لخصخصة المؤسسات الصناعية العامة، وتمت خصخصة معظم منافذ

اقتصادات العالم المتقدم وسعت باستمرار لإيجاد سبل تحقيق النمو الاقتصادي، بما في ذلك إعادة التنظيم الهيكلي للإطار القانوني وإدخال التحسينات عليه. ووضعت سياسة للتنمية الصناعية ذات الوجهة التصديرية، مع التركيز على ترويج الاستثمار، والعلم والتكنولوجيا، وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وإقامة بنية تحتية داعمة مناسبة.

٤٣- وقال إن عددا من المنظمات قدمت في السنوات الأخيرة مساعدات تقنية ومالية إلى أرمينيا، تضمنت بصورة أساسية مساعدات إنسانية، كانت لازمة بالدرجة الأولى آنذاك. وأضاف أن التعاون بين أرمينيا واليونيدو بدأ في العهد السوفياتي. وبعد زلزال ١٩٨٨، أوفدت اليونيدو إلى أرمينيا بعثتين، مما أدى إلى تنفيذ مشروع مشترك لتصميم وبناء مخازن مبردة. ومنذ ذلك الوقت، وضع برنامج للتعاون التقني في عام ١٩٩٥ ولكنه لم ينفذ.

٤٤- وذكر أن أرمينيا أصبحت عضوا في اليونيدو في عام ١٩٩٢. وبلغ إجمالي قيمة المشاريع التي نفذتها المنظمة في أرمينيا منذ ذلك الحين نحو ٥٠ ٠٠٠ دولار، بينما يبلغ مجموع المتأخرات المستحقة على البلد من الاشتراكات المقرر أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ دولار و ٣٠٠ ٠٠٠ شلن نمساوي. وتذكر أرمينيا تماما مسؤوليتها عن سداد التزاماتها المالية، وهي تبحث، رغم وضعها المالي البالغ الصعوبة، إمكانيات سداد إسهامها في ميزانية المنظمة. وقد تعقدت المسألة بسبب الأنصبة المقررة لبعض الدول التي روجعت وفقا لمقرر المؤتمر العام GC.6/Dec.17. وتأمل أرمينيا أن ينظر فريق المناقشة المعني بتسديد الاشتراكات المقررة في حينها في إمكانية إعادة النظر في الاشتراكات غير المسددة للفترة السابقة على عام ١٩٩٥ بالنسبة لجميع الدول المعنية، مع مراعاة تلك الظروف.

بشكل أفضل إذا مثلت بطريقة عادلة في الأمانة العامة، ولا سيما على مستوى صنع القرار.

٥٠- تولى الرئاسة السيد منصره (الجزائر).

٥١- السيد كليريزم (هايتي): قال إن وفده يقدر الجهود المبذولة لإصلاح اليونيدو ولجعلها أكثر كفاءة في ترويج التصنيع والتنمية المستدامة في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية. ومن شأن المعايير التي وضعها الفريق العامل في فترة ما بين الدورات المعني بدور ووظائف اليونيدو في المستقبل أن تساعد المنظمة في تكييف مهامها لتتلاءم مع التغيرات العميقة الجارية في البيئة الاقتصادية العالمية نتيجة لتحرير التجارة. وأعرب عن رغبة وفده في تأكيد ضرورة التزام الدول الأعضاء بأهداف المنظمة وبتنفيذ خطة الأعمال.

٥٢- وأضاف أن الوضع المالي لليونيدو كانت له آثار غير محمودة على أداء المنظمة: انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا في عدد العاملين على مدى أربع سنوات، وانخفاض يزيد على ٢٠ في المائة في ميزانية فترة السنتين التالية، وانتهاء خدمة أكثر من ١٢٠ موظفا آخرين بدون توفير الاعتمادات اللازمة لدفع مكافآتهم، والتهديد بإغلاق مكتب جنيف.

٥٣- وقال إن من دواعي القلق أن ٥٧ في المائة فقط من الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها ١٦٨ دولة قد سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل. بيد أن من المشجع أن ٦ من تلك الدول الـ ٥٧ هي من أقل البلدان نموا، ومنها هايتي. فإذا كان بوسع أقل البلدان نموا أن تفي بالتزاماتها رغم موارد الشحيحة، فإنه من المعقول الإصرار على أن تدفع جميع الدول الأعضاء المبالغ المستحقة عليها دون إبطاء. واستطرد قائلاً إن أزمة التدفقات النقدية التي تعاني منها اليونيدو، التي ترجع بدرجة كبيرة

التجزئة وعدد من الفنادق والأعمال الصناعية والمؤسسات الزراعية. واتخذت الحكومة عددا من التدابير من منطلق إدراك ضرورة تعزيز إنجازاتها من أجل تعجيل العملية الإنمائية، ومن هذه التدابير مراجعة وتعديل قانون الاستثمار في عام ١٩٩٦ بهدف توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي وزيادة شفافية وكفاءة إدارة الاستثمارات، ووضع استراتيجية ذات أولوية لتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والصغرى. وقالت إن إثيوبيا تحتاج في تلك الجهود إلى دعم المجتمع الدولي.

٤٨- وأضافت أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان الأفريقية نفسها وتنفيذ برامج المساعدة، فإن التنمية الصناعية للقارة لم تحقق بعد النتائج المرجوة. ونظرا لأن البلدان النامية تفتح الآن اقتصاداتها وتتطلع إلى تحقيق نمو مستدام في بيئة اقتصادية عالمية متغيرة، فإن المساعدة الدولية في بلوغ غاياتها ستكون أكثر فعالية. ويمكن أن تسهم القدرات التكنولوجية لليونيدو وخبرتها وميزاتها المقارنة إسهاما كبيرا في تلك الجهود. ودعم المنظمة للبلدان النامية كوسيط أمين ومركز متفوق ضروري الآن بدرجة أكبر من أي وقت مضى وسيكون ذا فائدة أكبر نظرا لأن شركاءها أكثر استعدادا الآن لاستخدام هذه المساعدة بشكل فعال.

٤٩- وقالت إن إثيوبيا تعلق أهمية كبيرة على أنشطة اليونيدو لتشجيع التصنيع كوسيلة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ويسرها أن تلاحظ أنه وفقا لخطة الأعمال، أعطيت أولوية لأقل البلدان نموا، وسيكفل تمثيل ميداني أقوى في أفريقيا. وتود إثيوبيا أن تحث على تعزيز برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا في إطار برنامج اليونيدو الخاص بأفريقيا، مع التشديد على نحو مناسب على الدول الأفريقية عموما وأقل البلدان نموا بصفة خاصة. وستلبي احتياجات أفريقيا

إصلاحها سيزيد فعالية أنشطتها وأن خبرتها ستساعد البلدان، وبخاصة بلدان الاقتصادات الانتقالية في مواجهة التحديات التي تفرضها التنمية الصناعية.

٥٧- وأضاف أن حكومته اتخذت تدابير عاجلة لتنفيذ الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، وإدماج البلد في السوق العالمي وتأمين مصادر التمويل الأجنبية. وقد اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الأساس المفاهيمي لسياستها الصناعية المحلية التي وضعت بمساعدة قدمتها اليونيدو. وقال إن أحد العناصر الرئيسية لتلك السياسة يتمثل في ترويج الاستثمار الأجنبي. وإن التشريع الوطني في ذلك المجال يوفر شروطاً مواتية للغاية، تسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد، وإنشاء شركات برأسمال أجنبي بالكامل، والدخول في مشاريع مشتركة مع منظمي المشاريع المولودفيين والتمتع بنسبة إعفاء من الضرائب تبلغ ٥٠ في المائة.

٥٨- وأضاف أن بلده مستعد للتعاون في مجالات المساعدة التقنية للتنمية الصناعية وتخطيط وتنفيذ تدابير إعادة التنظيم الصناعي في إطار برامج اليونيدو. وقال إن حكومته تنظر في التعاون الثلاثي مع المانحين واليونيدو، الذي تعمل المنظمة في إطاره كوكالة متخصصة وكضامن ضد المخاطر السياسية والتجارية. ومولدوفا مستعدة للمشاركة في المحافظة على قدرات المنظمة بتقديم المساعدة التقنية من خلال الاعتماد على الطاقات العلمية والتكنولوجية الموجودة في البلد، وستكون مستعدة للاشتراك في جهود التعاون في جميع المجالات مع الدول الأخرى، بما في ذلك إنشاء ورشات تقنية صناعية، واللوائح المنظمة الجذابة بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يستفيدون من نظم مواتية للضرائب والرسوم.

إلى عدم انتظام نمط السداد، قد دفعت المدير العام إلى السعي إلى الحصول على موافقة المؤتمر العام على اللجوء إلى اقتراض ما يصل إلى ٢٥ في المائة من الميزانية السنوية المعتمدة. وقال إن وفد هايتي يرى أن هذه الخطوة من شأنها أن تضع المنظمة على طريق الإفلاس. لقد تلقت اليونيدو بعد أن أصبحت وكالة متخصصة في عام ١٩٧٩ قرضاً قدره ١٦ مليون دولار، لم تسدد منه حتى الآن سوى ٨ ملايين دولار. فإذا لم يكن قد سددت على مدى ١٨ سنة سوى ٥٠ في المائة من الدين، فإنه يصعب تصور كيف يمكن لها أن تسدد ديناً يزيد على ٢٦ مليون دولار خلال فترة زمنية قصيرة في الوقت الذي لا يزال ثلثا دولها الأعضاء لا يسدد الاشتراكات المقررة بالكامل.

٥٤- ومضى يقول إنه يلزم أن تتحمل جميع الدول الأعضاء مسؤولياتها، بغية تسهيل مهمة المدير العام، عن طريق تسوية متأخراتها و/أو دفع سلف فوائد للمنظمة. وتعهد بعمل كل ما في وسعه للحصول على موافقة حكومته على دفع سلفة للمنظمة تخصم من الاشتراكات التالية.

٥٥- واختتم كلمته بالتعبير عن رغبة وفده في أن يوصي بأن يأذن المؤتمر للمدير العام بأن يتأنى في إنهاء خدمة الـ ١٢٥ موظفاً على مدى فترة طويلة بقدر كاف بحيث يتمكن من الاضطلاع بهذه المهمة الدقيقة بطريقة عادلة تماماً، وبأن يأذن له أيضاً بالإبقاء على تشغيل مكتب جنيف.

٥٦- السيد كوكو (جمهورية مولدوفا)، قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على أنشطة اليونيدو التي يرى أنها تضطلع بدور هام في ترويج التنمية الصناعية عن طريق توسيع إمكانيات المساعدة التقنية للقطاعات الصناعية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمساعدة في توفير الظروف اللازمة لإعادة التنظيم الاقتصادي. وقال إن جمهورية مولدوفا ستواصل دعم المنظمة وتعتقد أن

الذي اكتسب أهمية خاصة نظرا لتأثر قدراتها الاقتصادية نتيجة للنزاع مع أرمينيا ومأساة مليون لاجئ في أذربيجان.

٦٣- وقال إن حكومته ركزت جهودها منذ عام ١٩٩٣ على تجديد قاعدة البلد الاقتصادية وشددت بصورة خاصة على إقليم سمغيت الاقتصادي، الذي تتركز فيه أكثر من ٩٠ مؤسسة صناعية، معظمها في مجالات المنتجات الكيماوية، والبتروكيماويات، والصناعات المعدنية والنسيج، والذي أضر بشدة في السنوات الأخيرة بسبب تمزق العلاقات التجارية بعد انحلال الاتحاد السوفياتي. وقد أفادت الحكومة من الخبرة الواسعة لليونيدو في وضع استراتيجية للتجديد الصناعي للإقليم، بما في ذلك إنشاء منطقة اقتصادية خاصة ووكالة إنمائية لإدارة المنطقة وأداء مهام الدعم والتنسيق. وتنفذ أنشطة اليونيدو الموقعية بالتشاور عن كثب مع دوائر الأعمال المحلية والدولية بهدف توفير بيئة تشجع الاستثمار الخاص. وقد أعربت بلدان عديدة عن اهتمامها بالمشاركة في المشروع عن طريق ربط تطوير مرافقها الخاصة ببرنامج سمغيت.

٦٤- وأضاف أن عمليات اليونيدو في أذربيجان تجسد نهجاً جديداً للمساعدة التقنية بتميز بتنفيذ التوصيات المتفق عليها ونقل المشاريع إلى الملكية الوطنية وبتفاعل اليونيدو مع الوكالات المتخصصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويوضح ذلك الدور الجديد للأمم المتحدة في دعم التنمية، وهو مسألة نوقشت في الاجتماع الذي عقد مؤخراً بين رئيس جمهورية أذربيجان والأمين العام للأمم المتحدة.

٦٥- وقال إن الدورة الحالية للمؤتمر تعقد في وقت يجري فيه إعداد استراتيجية للإصلاح الشامل لليونيدو في السياق العام لإصلاح الأمم

٥٩- وقال إن مولدوفا تقدر الصعوبات المالية التي تواجهه اليونيدو. وعلى الرغم من وضعها المالي الصعب فإنها تشعر بالرغبة في الاشتراك في عمل المنظمة. وتدرس الحكومة حالياً مسألة سداد متأخراتها لليونيدو وهناك ما يدل على أن هذه المسألة ستحل في المستقبل القريب.

٦٠- وفيما يتصل بالبرامج الوطنية للتنمية الشاملة للصناعات الزراعية وبناء القدرات في القطاعات الأخرى، قال إن هذه البرامج ذات أهمية كبيرة لبلده، وكذلك برنامج حماية البيئة الذي ينص على اتخاذ تدابير محددة تتمشى مع بروتوكول مونتريال واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأضاف أن وضع مولدوفا الاقتصادي الراهن يحد من استخدامها للموارد المالية لأغراض التحسين البيئي. وقال إن حكومته ستسعى بالتالي للحصول على موارد إضافية من المانحين فيما يتصل بسياسات اليونيدو الرامية لنقل تكنولوجيا نظيفة بيئياً في إطار البرامج الوطنية والإقليمية.

٦١- واختتم قائلاً إن تعزيز التمثيل الميداني هو عنصر رئيسي لإعادة توجيه المنظمة. وتأمل مولدوفا أن يكون بالإمكان التوصل إلى قرار موافق بشأن تمثيل اليونيدو في كيشينيف. وهي تعتقد أن بوسع المكاتب الميدانية أن تزيد بدرجة كبيرة الإمكانيات المفتوحة أمام الطرفين وتؤدي إلى تعجيل بلوغ نتائج ملموسة.

٦٢- السيد ساديوخوف (أذربيجان)، قال إن علاقة اليونيدو مع أذربيجان ترجع إلى عام ١٩٦٨، عندما عقد مؤتمر دولي في باكو. كما أن كثيرين من الأذربيجانيين عملوا كخبراء للمنظمة في بلدان عديدة. وأتيحت لأذربيجان منذ انضمامها لليونيدو فرصة الاستفادة من قدراتها الفريدة في مجالات إعادة التنظيم الصناعي وترويج الاستثمار الأجنبي، وعموماً في تيسير انتقال البلد إلى اقتصاد السوق؛

التغير. وقال إن الأداء الاقتصادي للقارة تحسن كثيرا في السنوات الأخيرة نتيجة للجهود المشتركة للبلدان الأفريقية ودعم المؤسسات الدولية مثل اليونيدو، التي وفرت مناخا مواتيا للاستثمار المحلي والأجنبي، وإنشاء أسواق لرؤوس الأموال، وتوسّع اضطلاع الأفريقيين بتنظيم الأعمال، وتشجيع القوى التنافسية والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد.

٦٩- وقال إن مهمة إصلاح أو إعادة تنظيم صناعات أفريقيا تواجه مع ذلك مشكلات ندرية الأموال وضعف القاعدة المالية، التي تتفاقم بسبب انخفاض صافي تدفقات المعونة المالية على أفريقيا وهبوط تدفقات رأس المال الخاص. لذلك فإن فعالية تنفيذ برامج إعادة الهيكلة ستتوقف بدرجة كبيرة على توافر الموارد المالية. ويعوق إقامة قاعدة صناعية سليمة نقص البنية الأساسية والدراية التقنية ورأس المال، وعدم توافر العاملين المهرة، والمشكلات التقنية المتصلة باستخدام الطاقات. وأضاف أن موريشيوس تدرك الجهود التي تبذلها اليونيدو لمعالجة تلك المسائل من خلال وضع وتنفيذ برامج متكاملة للمساعدة التقنية. ولا يزال بوسع المنظمة، رغم قيود ميزانيتها التي أدت إلى تخفيض عدد الموظفين والأنشطة، أن تؤدي دورا حاسما في مساعدة البلدان النامية في تعزيز قاعدتها الصناعية ومواجهة تحديات تحرير الاقتصاد، التي تواجه المؤسسات الصناعية في البحث عن سبل جديدة لتعزيز قدرتها على المنافسة. وقال إن اليونيدو ظلت على اتصال بالتطورات التي تحدث في أفريقيا وسعت دون كلل لتقديم الدعم والمساعدة في تصنيع القارة. وتشهد على ذلك مبادرات مثل عقد التنمية الصناعية لأفريقيا والتحالف من أجل تصنيع أفريقيا. وأضاف أن وفده يرى أنه ينبغي لليونيدو أن تزيد جهودها من أجل إشراك المرأة في التنمية؛ ولا تستطيع الأمم الأفريقية إلا أن تحقق أكمل استخدام لجميع مواردها البشرية.

المتحدة. وتؤكد أذربيجان من جديد دعمها لمواصلة وجود اليونيدو كوكالة متخصصة مسؤولة عن التعاون الدولي لترويج التصنيع في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية. وأضاف أن وفده يرى أن القرارات التي اعتمدت في الدورات الأخيرة للمجلس ولجنة البرنامج والميزانية وكذلك أحكام خطة الأعمال تشكل قاعدة جيدة لمواصلة عملية الإصلاح وتحديد برامج اليونيدو وهيكلها التنظيمي في المستقبل.

٦٦- وأشار إلى أنه ينبغي لليونيدو وهي تقوم بدورها في وضع المعايير وتنفيذ المشاريع أن تركز على تنسيق الأنشطة القائمة على أحدث الاتجاهات الصناعية التي تحدث أكبر أثر في التنمية الصناعية المستدامة بيئيا، بهدف أساسي هو تشجيع الاستثمار التكنولوجي والصناعي. وقال إن من المجالات ذات الأهمية الخاصة نقل التكنولوجيات البيئية، وتنمية الموارد البشرية، ووضع القواعد والمعايير، وتنفيذ البروتوكولات والاتفاقات والاتفاقيات الدولية.

٦٧- وفيما يتصل بالبعد الإقليمي، ذكر أن جهود اليونيدو ساعدت في تعجيل الإصلاحات في بلدان كثيرة. ويمكن للمشاريع الإقليمية أن تزود المستثمرين المحتملين بالمفاهيم الإنمائية وتزيد الفرص المحلية للأعمال والاستثمار. وسيكون من الضروري لدى متابعة المبادرات الجديدة تحقيق الاستفادة الكاملة من الخبرة الفريدة التي يتمتع بها موظفو المنظمة المؤهلون بدرجة عالية.

٦٨- السيد سوناسي (موريشيوس)، قال إن التصنيع أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية من خلال توفير العمالة، وتخفيف حدة الفقر وتوليد الدخل. وهناك بالنسبة للدول الأفريقية ومنها موريشيوس حاجة متزايدة لتحسين الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية في ضوء بيئة التجارة الدولية السريعة

٧٢- وقال إن الازدهار الاقتصادي يرتبط بالتعاون بين المنظمات العديدة العاملة في مجال تعزيز رفاه الأمم، وإن حكومته تأمل أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات اللازمة لتوفير بيئة خارجية مواتية لتصنيع أفريقيا، مع إيلاء الاعتبار لتخفيف عبء الديون الذي يقع على عدد من البلدان.

٧٣- السيد كوريا كردوزو (باراغواي)، قال إن الالتزام الذي تعهدت به باراغواي في دورة المؤتمر العام في ياوندي تطابق مع العملية التي تقوم بها للتحويل الاقتصادي والسياسي. وهذا لا يعني الاستئناس الفوري للتعاون التقني والمالي مع المنظمات المتعددة الأطراف، نظرا لأنها لم تستفد إلا قليلا إن كانت هناك فائدة على الإطلاق من التعاون حتى تاريخه.

٧٤- وقال إن حكومته تعتقد أن هناك حاجة حقيقية لمنظمة متخصصة تتحمل مسؤولية ترويج التصنيع في البلدان النامية. وهي تعلق أهمية خاصة على التعاون التقني الدولي بسبب الإسهام في مجالات ذات أولوية مثل البنية الأساسية، ودعم الصناعة. وباراغواي مقتنعة بأن التنمية الاجتماعية والتنمية الصناعية مترابطتان ارتباطا لا فكاك منه؛ وستواصل بالتالي دعمها الثابت لليونيدو.

٧٥- وأضاف أن وفد باراغواي أكد في كلمته بالنيابة عن مجموعة ريو في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المسائل القطاعية والسياسات على أن التعاون من أجل التنمية الصناعية والزراعية لا بد من دعمه ببيئة دولية تيسر وصول البلدان النامية إلى الأسواق الأخرى لمنتجاتها وتعزز حصولها على التكنولوجيات القادرة على المنافسة. وأعرب أيضا عن موافقته على خطة الأعمال التي توفر الأساس لتحسين آليات استخدام خدمات اليونيدو مع مراعاة ميزات التنافسية فيما يتصل بوكالات

٧٠- واستطرد قائلا إن موريشيوس التي تعتبر منتجا تقليديا للسكر، قد أجرت تغييرات هيكلية جوهرية لتنويع اقتصادها الذي يعتمد على محصول واحد، وكانت نتيجة ذلك أن أصبح القطاع الصناعي قطاعا أساسيا في الاقتصاد. وقد أعيد النظر في استراتيجيتها الصناعية التي قامت في مراحلها المبكرة على استبدال الواردات والتصنيع في إطار نظام مناطق تجهيز الصادرات، وذلك بالنظر إلى صغر حجم السوق المحلية والتدهور التدريجي لبعض الميزات المقارنة، من قبيل وفرة العمالة الرخيصة، ويجري التشديد حاليا في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية المحلية في أسواق التصدير عن طريق استخدام أحدث التكنولوجيات وأفضل الممارسات. وشرعت الحكومة في عام ١٩٩٤ في تنفيذ برنامج لتعزيز القدرة التنافسية، تضمن مخططا لنشر التكنولوجيات بهدف تشجيع نقل التكنولوجيات وتحسين إنتاجية وكفاءة المؤسسات الصناعية، ومخططا لعلم القياس والمعايرة والاختبار ومراقبة الجودة بهدف تعزيز إدخال تحسينات نوعية واتباع المعايير الدولية. وقال إنه أنشئت بمساعدة من اليونيدو غرفة مبادلات للعقود من الباطن والشراقات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية لتسهيل احتياز التكنولوجيات ونقلها، كما أنشئت مؤسسات دعم لتقديم التدريب ومعلومات السوق والتوجيه في استخدام التكنولوجيات العصرية. وأضاف أن أداء البلد يرتبط ارتباطا وثيقا بالدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص وشراكته مع القطاع العام الذي ييسر توفير بيئة تمكينية.

٧١- وأضاف قائلا إن موريشيوس تثق بحزم في التعاون الإقليمي، وهي بوصفها عضوا في الاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية ولجنة المحيط الهندي، تؤدي دورا نشطا في تعزيز هذا التعاون.

الامتياز من خلال زيادة كفاءتها وإنتاجيتها. وترى ماليزيا أنه ينبغي أن يكون الإصلاح عملية متواصلة مع التشديد على مواصلة تحسين إدارة ميزانية المنظمة لزيادة قدرتها على التنفيذ.

٧٨- وأضاف قائلا إن التنمية الصناعية أصبحت في العصر الحالي للعلمة وتحرير السوق الأداة الرئيسية للنمو الاقتصادي بالنسبة لجميع البلدان النامية. وقال إن دور اليونيدو في تعزيز التعاون الصناعي الدولي من خلال تنفيذ برامج مناسبة لتيسير التدفقات المتبادلة للاستثمارات، وتعزيز الخبرة ورفع مستوى التكنولوجيا في البلدان النامية، دور مناسب ومفيد. وتعلق ماليزيا أهمية على دور القطاع الخاص كمساهم أساسي في التنمية الصناعية، وتؤيد تماما مواصلة تعزيز روابط اليونيدو مع القطاع الخاص بهدف المساعدة في تلك العملية.

٧٩- وقال إن تنمية الموارد البشرية عنصر هام لنجاح أي برنامج للتنمية الصناعية وقد أدرجتها ماليزيا في استراتيجية تصنيع البلد. وبمقتضى أحكام خطة الأعمال، لا تشكل تنمية الموارد البشرية برنامجا أساسيا للمنظمة. وتأمل ماليزيا أن تظل أنشطة تنمية الموارد البشرية جزءا لا يتجزأ من خدمات اليونيدو، مع التشديد بصورة خاصة على التدريب التقني والتكنولوجي والإداري.

٨٠- واعتبر سداد الاشتراكات المقررة في الوقت المناسب إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه اليونيدو، التي نتجت أزمته المالية الحادة من عدم سداد الاشتراكات أو تأخير سدادها أو سدادها بصورة جزئية. وأضاف أن ماليزيا درجت دائما على سداد اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل في حينها، وقال إن وفده يناشد الدول الأعضاء المقصرة أن تعبر عن دعمها لليونيدو عن طريق تسوية متأخراتها دون مزيد من الإبطاء وسداد اشتراكاتها المقررة بسرعة في المستقبل.

التعاون الدولي. وقال إن عولمة الإنتاج والخدمات، وانخفاض تكاليف النقل والإنجازات المتحققة في وسائل الاتصال وغيرها من التكنولوجيات تتيح فرصا لتنمية اقتصاد باراغواي ولكنها أيضا تفرض تحديات مستمرة. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن بوسع المنظمة أن تؤدي دورا هاما في مساعدة البلد في التغلب على العوائق التقنية الجديدة عن طريق تيسير دمجها في الأسواق الدولية والمساعدة في تضيق الفجوة القائمة مع اقتصادات العالم الصناعي. وقال إنه يعتقد أن بوسع اليونيدو أن تسهم في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ودعم تنمية صناعية أنظف وأقدر على الاستدامة، وتعزيز تنمية الصادرات والموارد البشرية، وبالتالي تمكين باراغواي من زيادة الفوائد التي تحققها عملية العولمة.

٧٦- وأعرب عن تقدير حكومته للجهود التي يبذلها المدير العام للاضطلاع بالولاية التي عهدت بها الدول الأعضاء إليه وقال إنها تعتقد بأنه ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء تزويد اليونيدو بالموارد المالية اللازمة لتلبية الطلب على خدماتها. وقال إن باراغواي سددت التزاماتها المالية بالكامل وحث الدول الأعضاء على أن تفعل الشيء نفسه كتعبير عن دعمها للمنظمة.

٧٧- السيد فاسوديغان (ماليزيا)، قال إن الدول الأعضاء قد أنفقت وقتا وجهودا كبيرة منذ دورة المؤتمر السابقة في تحديد مستقبل دور اليونيدو واتجاهها. وأضاف أن خطة الأعمال التي تمت الموافقة عليها بروح من التعاون والبناء، توفر أساسا جيدا لمستقبل عمل المنظمة وأنشطتها، بتركيزها على تعزيز القدرات الصناعية والتنمية الصناعية المستدامة. وأضاف أن الدورة الحالية تشهد المرحلة النهائية في عملية إصلاح صعبة ولكنها حاسمة. وأعرب عن أمل ماليزيا في أن تواصل اليونيدو تطلعها إلى مركز

أولوية لإنعاش المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وإقامة مناطق للتنمية الصناعية.

٨٤- وأضاف أن أنغولا ترى أنه ينبغي إعطاء أولوية عليا لبرنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا وتخصيص موارد مالية كبيرة له، وأن تصبح خطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا آلية تنفيذية لتيسير تحقيق أهداف عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا.

٨٥- واستطرد قائلا إن متابعة أنغولا لبرنامجها الخاص بإعادة التصنيع يعكس الأهمية التي تعلقها على دور القطاع الصناعي في تنمية الاقتصاد الوطني. وأعرب عن ثقته في أن بوسع اليونيدو القيام بدور نشط في دعم جهود حكومته. وبالنظر إلى إعادة توجيه أنشطة اليونيدو والتشديد على الخدمات التي تدعم أقل البلدان نمواً، وبخاصة في أفريقيا، فإنه أعرب عن رغبته في إنشاء مكتب دون إقليمي في أنغولا.

٨٦- السيد هزاع (جامعة الدول العربية)، قال، مشيراً إلى العمل المقرر تنفيذه في مجالات مثل نقل التكنولوجيا، والتدريب والمساعدة التقنية بموجب اتفاق التعاون الذي وقعته جامعة الدول العربية مع اليونيدو في عام ١٩٩٤، أن جامعة الدول العربية تود متابعة تلك الأنشطة من أجل الاستفادة من المشاريع المنفذة. وقال إن الجامعة تعلق أهمية كبيرة على دور اليونيدو في تشجيع التعاون الدولي لدعم البلدان النامية. وأضاف أنه ينبغي مواصلة تعزيز هذا الدور لتمكين اليونيدو من تحقيق أهدافها. وذكر أن الصعوبات المالية التي تشهدها المنظمة تجعل من الضروري لها أن تصر على أن تدعم جميع الدول الأعضاء جهود اليونيدو في بلوغ تلك الأهداف.

٨٧- وأعرب عن رغبة جامعة الدول العربية في الإصرار على ضرورة تعزيز المنظمة لبرامجها

واعتبر سلامة الوضع المالي للمنظمة واستقراره أمراً حيوياً لاستكمال إصلاحها بنجاح ولتحقيق فعالية تنفيذ برامجها ومشاريعها.

٨٨- استأنف السيد فورستر (هولندا) رئاسة الجلسة.

٨٩- السيد دوس سانتوس خورخيل (أنغولا)، قال إن الدورة الجارية تعقد في وقت يواجه فيه عدد من البلدان النامية أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة. وأضاف أن قارة أفريقيا التي أغفلها الاستثمار الأجنبي المباشر، تتسم بأقل معدل للنمو الصناعي في العالم. وأفريقيا بحاجة إلى الوصول إلى الأسواق وأموال الاستثمار وشراكة فعالة لتنميتها. وبالتالي ينبغي زيادة قدر المساعدة الذي تقدمه اليونيدو.

٩٠- وقال إن أنغولا، وهي بلد خربته حرب دامت ٣٥ سنة، ولم تتمكن تنميته الصناعية من مواكبة التنمية في البلدان الأخرى، مقتنعة بأن التصنيع لا يزال هو العامل الأساسي لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وأضاف أنه أمكن نتيجة لسلسلة من التدابير التي اعتمدت بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، تخفيض معدل التضخم بدرجة كبيرة وقصر الضوابط السعرية على بضع سلع أساسية، من أجل تحقيق مكاسب في الإنتاجية وقدرة تنافسية في تنظيم المشاريع. وأضاف أن أنغولا تنتقل حالياً من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد ذي وجهة سوقية. وكانت أنغولا قد وضعت قبل ذلك بثلاث سنوات، وبدون مساعدة من اليونيدو، سياسة لإعادة تصنيع البلد تم اعتمادها كخطة قومية في إطار عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا. ونظراً لعدم توافر الموارد المالية والبشرية اختارت حكومته نموذجاً استراتيجياً ذا مرحلتين يتضمن إصلاح الصناعات السليمة القائمة وإنشاء صناعات جديدة، وإيلاء

إشراك المرأة في التنمية الصناعية وتسوية المسائل المتعلقة بخصائص الجنسين في إطار التوليفات الشاملة المخططة للخدمات المتكاملة. ووجهت النظر إلى أنه لا يوجد في الهيكل التنظيمي الجديد المقترح لليونيدو كيان منفصل يكون مسؤولاً عن تنسيق إشراك المرأة في التنمية الصناعية على المستويات السياسي والتنفيذي والبحثي. وبينما اكتسبت وحدة إشراك المرأة في التنمية الصناعية، التي ستصنف تدريجياً في نهاية العام الجاري، مستوى عالياً من الكفاءة في معالجة القضايا المتعلقة بالمرأة في الصناعة من خلال البحوث والأنشطة التنفيذية، يلزم تعزيز وعي الموظفين بتلك القضايا والتزامهم تجاهها.

٩٠- وعبرت عن أمل الاتحاد في أن تكفل اليونيدو للمسائل المتعلقة بخصائص الجنسين الحصول على الاهتمام الكافي وأن تطبق المنظمة المعارف التي تجمعت على مدى السنين في أنشطتها المستقبلية. وينبغي تعيين مسؤوليات واضحة فيما يتصل بمراعاة خصائص الجنسين لكل شعبة من الشعب كجزء لا يتجزأ من برنامج العمل العام لكل منها. ويتطلب الأمر إنشاء آليات للرصد إذا أريد لليونيدو أن تضطلع بولايتها فيما يتعلق بمنهاج العمل: المساواة والتنمية والسلم، الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبالخطوة المتوسطة على نطاق المنظومة للمرأة والتنمية.

٩١- واختتمت قائلة إن تكوين موظفي اليونيدو حسب الجنس عانى كثيراً نتيجة لممارسات خفض عدد الموظفين، وسيطلب الأمر بذل جهود ضخمة لاستعادة السجل الجيد نسبياً الذي اتسمت به المنظمة في هذا الخصوص. وأعربت بالتالي عن رغبة الاتحاد في مناشدة الدول الأعضاء تقديم دعمها عن طريق تقديم مرشحات مؤهلات لتسجيلهن في قائمة المستخدمين.

التي تنفذ في المنطقة العربية ومواصلة تقديم مساعدتها التقنية للشعب الفلسطيني. وعبر عن الأمل في مواصلة المشاورات بشأن تطوير هذه البرامج. وقال إن مشاركة رعايا الدول العربية في أمانة اليونيدو غير كافية وأعرب عن رغبته في أن يطلب الاستفادة من خبرتهم وتجاربهم بحيث يستطيعون المشاركة في أنشطة المنظمة. وأعرب أيضاً عن الأمل في زيادة عدد المكاتب الوطنية والإقليمية في البلدان العربية.

٨٨- السيدة شمبالو (الاتحاد الدولي للمشتغلات في قطاع الأعمال والمهن)، قالت إن الاتحاد يعلق أهمية كبيرة على تحسين وضع المرأة في مجال الصناعة. وذكرت أن نسبة المرأة في القوى العاملة الصناعية أعلى في البلدان النامية التي تجري فيها عملية التصنيع بمعدل أسرع وبنجاح غير ان نسبتها غير منتظمة. ولا بد أن تتاح للمرأة فرصة الانتقال من المستويات المنخفضة لقوى العمل، حيث تتركز عادة، إلى مراكز صنع القرار، وأن يقدم لها الدعم في الحالات التي لم تعد فيها طرق الإنتاج التقليدية الكثيفة العمالة التي تعمل فيها، قادرة على المنافسة نتيجة للعولمة وتحرير التجارة، أمام السلع الأرخص المنتجة على نطاق واسع. ولا بد من أن تراعى في سياسات التنمية الصناعية المستدامة حقيقة أن نقل التكنولوجيا ليس متعادلاً فيما يتعلق بخصائص الجنسين وأن التغيرات في هيكل الإنتاج لها تأثير مختلف على الرجل والمرأة من حيث العمالة. وليس من شأن تحليل خصائص الجنسين فيما يتصل بالسياسات الصناعية أن يسهل إشراك المرأة في التنمية الصناعية وحسب، ولكنه أيضاً يوجه اهتمام صانعي السياسة إلى المصاعب الانتقالية الممكنة التي يمكن خلاف ذلك إغفالها.

٨٩- وأعربت عن سرور الاتحاد لملاحظة أنه سيتم التأكيد في إطار أحكام خطة الأعمال على

٩٤- وأضاف أن جيبوتي توفر للمستثمرين ميزة مقارنة كبيرة بفضل موقعها الجغرافي واستقرارها السياسي في منطقة تكتنفها المنازعات. وهي توفر بوصفها عضواً في عدة منظمات اقتصادية إمكانيات لوصول المستثمرين إلى الأسواق التي تتسم بأحجام استهلاك كبيرة، وهي تنتمي إلى منطقتين إقليميتين هما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية التي أدرجت مؤخراً القطاع الصناعي ضمن أولوياتها، والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التي تشمل أهدافها الرئيسية الإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تكامل الأسواق.

٩٥- وقال إنه في سبيل إشراك القطاع الخاص في عملية التصنيع تقوم وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بتعزيز قدراتها المؤسسية لتلبية احتياجات المستثمرين المحليين. ومن المبادرات الهامة الأخرى لتشجيع استثمارات القطاع الخاص تدابير لإنشاء صندوق ضمان للمشاريع الصغيرة، وتوجيه تركيز خدمات المصرف الإنمائي إلى المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتقليل تكاليف عوامل الإنتاج.

٩٦- واستطرد قائلاً إن جيبوتي تعتمد على دعم المنظمات الدولية في تلبية احتياجاتها الإنمائية. وقال إن الموارد المالية للدولة تتضاءل في وقت يتعين عليها فيه أن تواجه المصروفات المتكررة للبرامج الإنمائية التي سبق تنفيذها، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية الاجتماعية. وقال إن التعاون الدولي في هذه الظروف يكتسب أهمية حاسمة لبلده، وإن المجتمع الدولي استجاب حتى تاريخه بصورة إيجابية لاحتياجاته، كما يشهد على ذلك نجاح مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في جنيف مؤخراً.

٩٧- وأضاف أن حكومته سعت إلى الحصول على المساعدة التقنية والمالية من اليونيدو من أجل تنفيذ عدد من المشاريع في إطار خطة عمل وضعت للنهوض بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك مشاريع لتشغيل منطقة

٩٢- السيد علي أحمد (جيبوتي)، قال إنه تمشيا مع إعلان باريس بشأن أقل البلدان نمواً، اعتمدت جيبوتي استراتيجيات وسياسات ترمي إلى تعزيز قطاعها الصناعي وهي تتخذ خطوات لتوفير بيئة تشريعية ومؤسسية مواتية لترويج الاستثمار الصناعي. وسيقود القطاع الخاص الاستثمار في جميع فروع الصناعة، باستثناء المجالات التي قد تنشأ فيها اختلالات اجتماعية اقتصادية بسبب توفير السلع أو الخدمات.

٩٣- وقال إن حكومته تدرك أنه يتعين على جيبوتي أن تعرض شروطاً تنافسية جداً في مناخ يتزايد فيه التنافس الدولي وعولمة الاقتصاد والتجارة، ولذلك فإنها اختارت استراتيجية للتصنيع تركز على استغلال الموارد الوطنية، وغزو الأسواق الأجنبية، واحتياز التكنولوجيا وتخفيض درجة التبعية الغذائية من خلال استبدال الواردات. وقد عدل قانون الاستثمار في عام ١٩٩٥، وسُنّت قوانين لإنشاء منطقة حرة للمشاريع ومنطقة صناعية حرة، بهدف تشجيع الصادرات. وأعلن أنه ستعتمد تشريعات عمل جديدة في وقت قريب، وأنه يجري استكمال الإصلاحات الضريبية، وتطبيق ترتيبات النافذة الواحدة لتلبية احتياجات المستثمرين المحليين والأجانب. وينص قانون المنطقة الصناعية الحرة على عدد من الميزات، منها نسبة ضريبة قدرها ١٠ في المائة على الأرباح بعد فترة إعفاء مدتها عشر سنوات، وإلغاء جميع الرسوم الاجتماعية، وأسعار تفضيلية للمدخلات من قبيل خدمات الطاقة والمياه والهاتف لجميع المؤسسات التي تعمل في نطاق نظام المنطقة الحرة. وتم تعديل تشريعات العمل بحيث يتمتع المستثمرون المحليون والأجانب بمركز افتراضي كأنهم يعملون خارج إقليم الدولة، نظراً لأن قانون العرض والطلب وليس الاتفاق الجماعي هو الذي يحدد الأجور والرواتب، وليست هناك قيود على تراخيص العمل للأجانب، ويتوقف التعيين والفصل من الخدمة على الكفاءة والإنتاجية.

٩٩- وأضاف قائلاً إن استراتيجية الحكومة لإنعاش القطاع الصناعي تتضمن الخصخصة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتدريب، إلى جانب تدابير ترمي لتيسير تلبية القطاع الإنتاجي لاحتياجات الصناعة والمشاريع الصناعية من المواد الخام وتبسيط الإجراءات البيروقراطية. وقال إن التنمية الاقتصادية الواسعة القاعدة تتطلب اشتراك جميع قطاعات المجتمع ويتمثل عنصر حاسم لسياسة الحكومة الإنمائية في متابعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق نتائج مفيدة للجانبين.

١٠٠- واختتم كلمته قائلاً إن موزامبيق تدرك أن تنمية الموارد البشرية في الصناعة أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني. وهي لا تشك في أن بوسع اليونيدو أن تؤدي دوراً هاماً في جهود أقل البلدان نمواً من أجل التصنيع فيما يتعلق ببناء القدرات، وتشجيع الشراكات والمساعدة في تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الصناعية. وقال إنه تتوفر لدى موزامبيق تجربة جيدة جداً للعمل مع اليونيدو؛ فقد نفذت مشاريع كثيرة، ويجري تنفيذ مشاريع أخرى بمساعدة من المنظمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥

صناعية جديدة، وإنشاء مكتب لتقديم المساعدة للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وللصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مصرف للمعلومات الصناعية. وقال إن تنمية الموارد البشرية تمثل جانباً مهماً من جوانب النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعاملاً أساسياً لبلوغ أهداف البلد المتوسطة والطويلة الأجل للتنمية الصناعية. وبالتالي فإن حكومته تعزز إعطاء أولوية لرفع مستوى المهارات على جميع المستويات. وهي ترى أنه ينبغي للمنظمات الدولية مثل اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تدعم جهود التدريب التي تبذلها أقل البلدان نمواً.

٩٨- السيد ألفينو (موزامبيق)، قال إن حكومته سعت منذ عام ١٩٩٤ إلى توطيد السلم والديمقراطية وتنفيذ سياسات اقتصادية مسؤولة للتعيمير الوطني، ترمي بصورة أساسية إلى إصلاح البنية الأساسية في البلد، والنهوض بالإنتاج الزراعي والصناعات المرتبطة به، وتنمية الموارد البشرية، وتوفير بيئة مواتية للنمو والاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص. وتوحي المؤشرات الاقتصادية الحديثة بأن آفاق التنمية الاقتصادية لموزامبيق إيجابية. وقد بلغ متوسط النمو في الناتج القومي الإجمالي أكثر من ٥ في المائة، وزادت الصادرات بنسبة ٣٠ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، وهبط معدل التضخم من ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى أقل من ١٠ في المائة نتيجة للسياسات الضريبية والنقدية المحكمة، وسياسات الحكومة القطاعية وبرنامج الخصخصة الذي تتبعه، والذي تمت بموجبه حتى تاريخ خصخصة أكثر من ٧٠٠ مؤسسة عامة من إجمالي يقدر بـ ٢٥٠ ١ مؤسسة.